الفصل الرابع

الأنساق الاقتصادية والسياسية

أولا : النسق الاقتصادى ٠

(أ) النسق الاقتصادى الفرعى ٠

(ب) الاقتصاد والمجتمع ٠

(جـ) البناء النظامى للاقتصاد ٠

ثانيا : النسق السياسى ٠

(أ) النسق السياسى الفرعى ٠

(ب) السياسة والمجتمع ٠

(جـ) البناء النظامى للسياسة ٠

ثالثا : خاتمة ٠

الأنساق الاقتصادية والسياسية

تمتد أى نظرية على مستوى من العمومية والشمولية كنظرية بارسونز الى كل الاتجاهات وتشتمل على الاقتصاد والعلوم السياسية فى اطارها التحليلى · والحقيقة أن الاقتصاد والسياسة ما هما الا نسقان نشيطان داخل المجتمع ، وهما يرتبطان ارتباطا شديدا بالنسق الفرعى الخاص بمجموعة الروابط الاجتماعية · ومن المنطقى أن يحاول بارسونز ـ بعد أن طور نظريته العامة فى الفعل ـ أن يطبقها على النسقين الاقتصادى والسياسى ·

غير أن تطور الخط الفكرى لبارسونز لم يسر فى هذا المجرى الواضح · فقد قدم بارسونز فى البداية ما يجب أن يأتى كنتيجة منطقية لمشروعه النظرى · فالنظرية الاقتصادية تعد واحدة من نقاط البدء الهامة عند بارسونز · والمحقق أن فكرته عن الفعل الاجتماعى قد تأثرت كثيرا بتحليله للفعل الاقتصادى · فقد ناقش بارسونز فى أول أعماله نموذج مارشال عن السلوك الاقتصادى مناقشة تفصيلية ، وقد أدى به هذا الى أن يعممه فيما بعد ـ مع بعض التعديلات ـ على الفعل الإجتماعى ككل · ولقد كان نموذج الانسان الاجتماعى ـ فى تطور فكر بارسونز ـ استمرارا للانسان الاقتصادى ؛ وبعد ذلك أصبح الانسان الاقتصادى جزءا من الانسان الاجتماعى ·

وفضلا عن ذلك فقد أمد الاقتصاد بارسونز ـ خلال تطور النظرية العامة للفعل ـ ببعض المفهومات الرئيسية التى استفاد منها استفادة جمة · فقد ساعدته الأفكار الاقتصادية ـ بصفة خاصة ـ على تشييد خريطة التفاعل والتبادل بين أنساق الفعل · ومما لا شك فيه أن تأثر بارسونز بعلم الاقتصاد يلقى الضوء على رؤيته للمجتمع على أنه سوق فسيح يحدث فيه التبادل بين الوحدات الفردية والجماعية ، وداخله لا يتم تبادل النقود فقط ، وانما يتم تبادل التأثير والقوة والالتزامات ·

وبناء على ذلك فان القاء الضوء على تطور فكر بارسونز من الناحية الزمنية يبدأ بعلم الاجتماع الاقتصادى · فقد أصبح بارسونز واعيا بالحدود المفروضة على المدخل الاقتصادى لدراسة المشكلات الاقتصادية من خلال قراءته لفيبر ومن خلال عمله فى رسالته للدكتوراه فى هايدلبرج · وقد أدى به هذا الى أن يوضح أن الاقتصاد جزء من المجتمع ويجب أن يحلل فى هذا الاطار ، وأن علماء الاقتصاد قد ضيقوا من اطار رؤيتهم بشكل مبالغ فيه عندما رفضوا أن يأخذوا فى اعتبارهم التفاعل بين الظواهر التى يدرسونها وبقية المجتمع · ومن أجل دراسة هذا التفاعل ، لابد من تطوير نظرية عامة تكون قادرة على أن تشتمل على الاقتصاد وكذلك الانساق الفرعية الأخرى فى المجتمع · ولقد أدت الاستراتيجية العامة فى تطوير نسقه النظرى ببارسونز الى أن يقرر أن النظرية العامة فى الفعل يجب أن تطبق على كل العلوم الاجتماعية ، بما فيها علم السياسة وعلم الاقتصاد ·

ولسنا بحاجة بعد ذلك الى أن نقول اكثر من هذا فى اهيمة هذا الفصل فى فهم فكر بارسونز · فعلم الاجتماع الاقتصادى يحتل مكانة رئيسية فى نظريته · وفضلا عن ذلك فان علم الاجتماع السياسى هو المجال الرئيسى الذى ترجم فيه النموذج العام للتحليل الاجتماعى الذى استعاره من علم الاقتصاد ·

أولا : النسق الاقتصادى

فى اعتقاد بارسونز أن سيادة النشاط الاقتصادى والنظم الاقتصادية تعد احدى الخصائص الرئيسية للمجتمعات الصناعية الحديثة هذا ان لم تكن الخاصية الوحيدة · فقد شهدت المجتمعات الحديثة بالمقارنة بالمجتمعات البدائية والوسطى نموا كبيرا فى دنيا الانتاج ، والمجال المهنى ، وشبكة المعاملات النقدية ، وفى اهمية المعاملات المصرفية · وأعتقد بارسونز أن المجتمع الصناعى الحديث ـ وبصفة خاصة المجتمع الرأسمالى ـ هو مجال دراسة الاقتصاد ومكانته داخل المجتمع · ففى هذا النمط من المجتمعات تميز الاقتصاد عن بقية الأنشطة الاجتماعية فى المجتمع ؛

فالاقتصاد يعتبر نسقا فرعيا يمكن تحديده بسهولة ، كما ان تفاعلاته والعلاقات التبادلية مع بقية المجتمع يمكن ملاحظتها ٠

ودائما ما يشير الاطار النظرى الذى طوره بارسونز ، كما اكدنا من قبل ، الى شكلين متزامنين من أشكال التحليل ٠ **فاولا** يمكن معالجة الاقتصاد كنسق اجتماعى يتميز عن الأنساق الفرعية الأخرى فى المجتمع وينقسم بدوره الى أنساق فرعية ٠ ويمكن أن نطلق على هذا النوع التحليل الراسى ، حيث يهتم بالاقتصاد فى حد ذاته : تنظيمه الداخلى وأدائه الوظيفى ٠ أما الاتجاه **الثانى** فانه يهتم بدراسة الاقتصاد داخل المجتمع ودراسة التفاعل وأشكال التبادل بينه وبين أنساق المجتمع الأخرى ٠ ويمكن أن نطلق على هذا النوع التحليل الأفقى للاقتصاد كنسق من الأنساق الفرعية الأربعة التى تكون المجتمع ٠

(أ) النسق الاقتصادى الفرعى :

لا يعد الاقتصاد كما فهمه بارسونز بناء ملموسا أو نظاما ٠ بل انه ذلك الجانب من نشاط الأفراد الذى يتعلق بانتاج وتوزيع السلع والخدمات اللازمة للبقاء المادى للأفراد والجماعات ورفاهيتهم ٠ ولذلك فان انتاج وتوزيع السلع والخدمات يقع داخل نطاق الاقتصاد ٠ وفى نفس الوقت ، فان انتاج وتوزيع السلع والخدمات تحدد حدود الاقتصاد ٠ فبعد انتاج السلع والخدمات وتوزيعها ،فان ما يلى ذلك من طريقة استخدامها ، وكيفية استهلاكها ، ولماذا تطلب وتستهلك ، كل ذلك لا يدخل فى مجال اهتمام الاقتصاد ٠ هذه هى جوانب من النشاط الاجتماعى تخص الأنساق الفرعية الأخرى فى المجتمع ٠

ويمكن تحليل النسق الاقتصادى ـ مثله مثل كل أنساق الفعل ـ فى ضوء نموذج الوظائف الأربعة ٠ فقد استطاع بارسونز أن يميز بين أنساق فرعية أربعة داخل النسق الاقتصادى وأقام بينها شبكة من العلاقات التبادلية ٠ أولا ـ وكما ذكرنا منذ قليل ـ فان النسق الاقتصادى يتجه نحو تحقيق هدف انتاج وتوزيع السلع والخدمات ٠ فغايته هى اشباع حاجات الاستهلاك عن طريق انتاج السلع والخدمات الكافية لسد متطلبات أعضاء الجماعة ٠ ومن ثم يمكن تحديد نسق فرعى داخل

النسق الاقتصادى ، يهتم بتعبئة الموارد لتحقيق هذا الغرض ؛ ويتطابق هذا النسق الفرعى مع وظيفة تحقيق الهدف (ت) فى أى نسق من انساق الفعل ٠

ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يكون النسق الاقتصادى قادرا على الاحتفاظ بمخزون من الموارد المختلفة ٠ وهذه الموارد يمكن أن تكـــون موارد مادية أو طبيعية كما أنها يمكن أن تكون موارد ثقافية وسيكولوجية ٠ فالتكنولوجيا تعد واحدة من الموارد الاقتصادية الضرورية ، ولكنها عنصر ثقافى فى نفس الوقت ٠ وبالمثل ، فان دافعيـــة الأفراد تؤثر على الأدوار المنتجه وتشكلها وفق معايير ونماذج ثقافية ؛ وهذه هى مشـــكلة تنشئة الأفراد على متطلبات الانتاج بما تحمله من عناصر اشباع ومن جـزاء ٠ وتشكل هذه الموارد المادية ، والثقافية والنفسية الاجتماعية ما أطلق عليه بارسونز **الالتزامات الاقتصادية** اللازمة للنسق الاقتصـــادى لكى يؤدى وظيفته بكفاءة ٠ انها تؤدى وظيفة **المحافظة على النمط** داخل النســـق الاقتصادى ٠ فهى تكون النسق الفرعى (ن) الذى يرتبط بنسق الثقافة ونسق الشخصية ٠

ويتطلب الانتاج أيضـــا عمليات تكوين رأس المـال ٠ فالانتـــاج الاستهلاكى يجب أن يتوقف على المدى القصير لكى يتم استثمار الموارد فى رأس المـال الانتاجى ـ انشاء المصانع ومخازن المواد الخام وتدريب العمال ٠٠ الخ ـ الذى يجعل من الممكن زيادة الانتـــاج وبالتالى زيادة الاستهلاك على المدى البعيد ٠ وكل الأنشطة التى تهدف الى **تراكم رأس المـال** Capitalization بجانب الأنشطة التى تظهر لخدمة هـــذا الغرض تشكل وظيفة **التكيف** ٠ فهى تكون النسق الفرعى (أ) للاقتصاد ٠ ووظيفة هذا النسق هى انتقـــاء وتدبير الموارد المطلوبة من البيئة الطبيعية ومن بقية النسق الاجتماعى ؛ كما أنه يقدر تكاليف هذه الموارد ومدى فائدتها للنسق ٠

وأخيرا فان النسق الاقتصادى يحتاج الى قدر من التنسيق والتنظيم لعوامل الانتاج لكى يعمل بكفاءة نحو تحقيق الأهداف الانتاجية ٠ وهنا التفت بارسونز الى أعمال مارشال ٠ فقد أضاف مارشال الى عـــوامل

الانتاج الثلاثة الكلاسيكية ـ العمل ـ والأرض ـ ورأس المال ـ عاملا آخر هو التنظيم ، ويقوم به المنظم والمدير · واعتبر بارسونز كل الأنشطة التنظيمة نسقا فرعيا تكامليا داخل النسق الاقتصادى (ك) ·

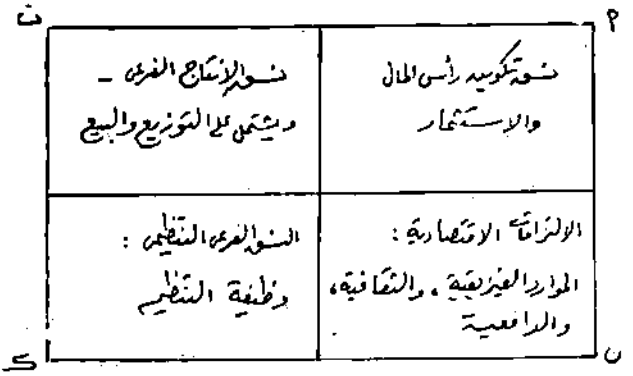

المصدر : الاقتصاد والمجتمع · ص ٤٤

شكل رقم (٨) : التباين الوظيفى للانساق الفرعية للنسق الاقتصادى

وليس من الصعب رسم شبكة من العلاقات التبادلية والتفاعل بين هذه الأنساق الفرعية الأربعة للاقتصاد · فالاستثمار يعمل على تدبير الموارد الفيزيقية والاجتماعية المطلوبة للانتاج · وبالمثل فان النظم التكاملية للاقتصاد يجب أن تكون قادرة على أن تستفيد من الموارد البشرية التى تعبئها أنشطة الاستثمار ، وهكذا ففى مقابل الالتزامات التى تقدمها النظم التكاملية ، تقوم أنشطة الاستثمار بدفع النقود وتضمن بذلك قدرا من الأمن للنشاط الاقتصادى ·

وقوانين العرض والطلب هى المبادىء العامة التى تحكم هذه الأشكال من التبادل ؛ وهذا هو السبب فى أنها تشغل هذه المكانة الرئيسية فى النظرية الاقتصادية · ولقد أكد بارسونز على أن هذه القوانين ما هى الا شكل خاص من المبادىء العامة للفعل ورد الفعل التى توجد فى كل نسق من أنساق الفعل · فيمكن النظر الى الطلب على أنه نوع من الفعل داخل السوق ـ سواء أكانت سوقا تجارية أو سوقا انتاجية ـ أما رد الفعل تجاه هذا الفعل فانه يأخذ شكل العرض · وبالعكس يمكن النظر الى العرض على أنه الفعل والى الطلب على أنه رد الفعل · وتمثل منحنيات

العرض والطلب التى يستخدمها الاقتصاديون اكثر الاستخدامات دقـــة واحكاما حتى الآن لمبدأ الفعل ورد الفعل · وذلك لأن عنصرى التفاعل فى الاقتصاد ـ الأفعال والجزاءات ـ يمكن اخضاعها للتكميم بســـهولة ، وذلك بفضل النقود التى أصبحت معيارا للقياس فى النشاط الاقتصادى · فقيمة السلع أو العمل يمكن قياسها فى ضوء تكلفتها ، وانتاجيتها وريعها المحتمل · والفاعل الذى يعرض عمله يمكن أن يقيس الاشباعات والجزاءات التى يحصل عليها فى ضوء معايير نقدية بحته · ولا توجد حالة أخرى يظهر فيها مبدأ الفعل ورد الفعل بهذا الشكل الواضح الذى يمكن اخضاعه للقيـــاس ·

وفى اعتقاد بارسونز أن الفرق فى « درجة الوضوح » بين قوانين العرض والطلب ومبدأ الفعل ورد الفعـــل ليس فرقا جوهريا · انه فرق عارض ، ولا يمكن أن يغير الحقيقة التى مؤداها أن العرض والطلب هما التجسد الدقيق لهذا المبدأ العام ·

(ب) الاقتصاد والمجتمع : ـ

وفى ضوء التحليل الأفقى يعتبر الاقتصاد جزءا من المجتمع · فهو الآن لا يعد نسقا مستقلا بذاته ، وانما هو نسق فرعى فى المجتمع يحقق وظيفة التكيف · ويدخل الاقتصاد بوصفه نســـقا فرعيا مع الأنســـاق الفرعية الأخرى فى علاقات تبادلية ، ولقد كرس بارسونز جهده لتوضيح هـــذه العلاقات ، الأمـــر الذى أضفى على تحليلة قـــدرا من الدينامية · فالاقتصاد كما وصفه بارسونز ليس نسقا استاتيكيا متوازنا بل أنه سوق مشحونة بالحركة ، ترتبط بسوق المجتمع الاكبر من خلال عمليات مستمرة من التبادل ·

والشكل رقم (٩)(٢) ، والذى يعد تطويرا للشكل رقم (٦) ، يوضح شبكة العلاقات التبادلية بين الاقتصاد والأنساق الفرعية الأخرى داخـــل المجتمع · وتظهر فى الأركان الأربعـــة من هذا الشكل الأنساق الفرعية للمجتمع ـ الاقتصاد ، والسياسة ، ومجموعة الروابط المجتمعية ، ونسق التنشئة الاجتماعية · وكل نسق من هذه الأنساق الفرعية ينقسم بدوره الى أربعة أنساق فرعية · وكما يوضح الرسم فان ثلاثة من هذه الأنساق

الفرعية الداخلية ـ نسق التكيف ، ونسق تحقيق الهدف ونسق التكامل ـ تعمل كوسائط فى العلاقات التبادلية بين الاقتصاد والأنســـاق الفرعية الثلاثة الأخرى فى المجتمع • ومثل ذلك يقـــال على كل نسق فرعى فى علاقته مع الاقتصاد والأنساق الأخرى • وقد حقق بارسونز بذلك لأنساق التبادل قدرا من التماثل الدقيق •

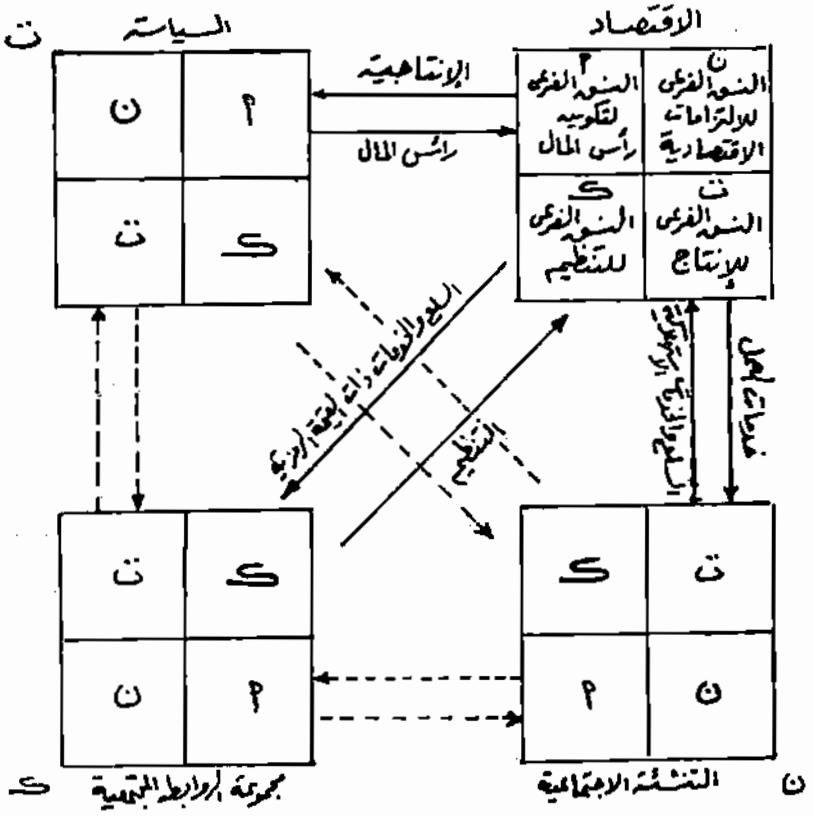

شكل (٩) أنساق التبادل بين الاقتصاد والانساق الفرعية الاخرى فى المجتمع

ويجب أن نلاحظ أن كل نسق من الأنساق الفرعية فى المجتمع يحتوى على أسلوبه الخاص فى المحافظة على نمطه (النسق الفرعى ن) • ولذلك فان هذا النسق غير متضمن فى شبكة التبادل • فالنسق الفرعى للمحافظة على النمط داخل كل نسق من الأنساق الأربعة يمثل حالة خاصة بالمقارنة بالأنساق الفرعية الأخرى •

« فالمحقق أن نسق الكمون (المحافظة على النمط) الفرعى للمجتمع له علاقات مع الاقتصاد والنسقين الآخيرين ·· ولكن طبيعة الكمون فى هذا النسق الفرعى ليست موجودة فى أى نسق فرعى آخر »(٣) ·

فنسق الكمون داخل كل نسق فرعى لا يدخل فى عـــلاقة التفـاعل بنفس الطريقة التى تدخل بها الأنساق المتفرعة عن الأنساق الفرعية · فحدوده ــ كما أوضح بارسونز وسملسر ــ ذات طبيعة ثقـــافية وليست تفاعلية · فهو يرسى القواعد الثقافية ، والقيم والمعايير والموارد النفسية ؛ وهو بذلك يمثل الاطار المعيارى للفعل الاجتماعى غير انه لا يســـاهم فى الفعل أو التفاعل · ولننظر الآن بطريقة اكثر تفصيلا للتفاعل بين الاقتصاد وبين الأنساق الفرعية الثلاثة التى تكون بيئته ·

تشتمل التنشئة الاجتماعية (وهى النسق الفرعى ن) على الاسرة والمؤسسات التعليمية · وهذه النظم تمد الاقتصاد ــ فى علاقتها التفاعلية معه ــ بالأنواع المختلفة من القوة العاملة والمهارات الخاصة التى يتطلبها الاقتصاد لتحقيق هدفه فى انتاج السلع الاستهلاكية والخدمات · وفى المقابل يزود الاقتصاد نظم التنشئة الاجتماعية بالسلع والخدمات التى تستهلكها هذه النظم · كما أنه يزودها بالنقود والضمانات التى تمكنها من شراء هذه السلع والخدمات ·

أما فى علاقته بالسياسة فان الاقتصـــاد يعتمد على الدولة وعلى الأجهزة المسئولة عن تعبئة وتنظيم العمل لتعمل بمثابة ضمانات لتوفير رأس المال اللازم للانتاج · وفى اعتقاد بارسونز أن أساس النظام النقدى والمصرفى يكمن فى السياسة · فالنظم السياسية تملك السلطة التى تمكنها من التحكم فى حجم النقود والأرصدة ، كما أنها تستطيع أن تنتج العملة أو تحافظ على قيمتها أو تقلل منها · ولهذا فان النسق الاقتصادى يقـوم على قرارات سياسية · كما أن القرارات السياسية تلعب دورا فى توفير الموارد اللازمة لاستثمار رأس المـال فى الاقتصاد · وفى مقابل رأس المال والأرصدة ، يزود الاقتصاد السياسة (النظم الســـياسية) بالناتج الاقتصادى اللازم لها ·

وأخيرا فان النسق الفرعى للعلاقات الاجتماعية (الروابط المجتمعية) يزود الاقتصاد بالتنظيم · ويساعد التنظيم فى الربط بين عوامل الانتاج المختلفة · وهذا أمر لا يظهر بطريقة أوتوماتيكية · فهو يتم تحقيقه بأسلوبين : فالمؤسسات كالشركات والمصانع والبيروقراطيات الاقتصادية تحافظ على تدفق المنتجات من خلال أساليب قديمة وراسخة فى الربط بين عناصر الانتاج · أما الأساليب الجديدة فى الربط بين عوامل الانتاج فانها ترتبط ـ كما ذهب شومبيتر ـ بالوظيفة التنظيمية entrepreneurial function ولكن ما الذى يقدمه النسق الاقتصادى لنسق العلاقات المجتمعية فى مقابل هذا ؟ لكى ندرك اجابة هذا السؤال يجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن الثروة وكذلك السلع والخدمات لها معان رمزية متعددة داخل المجتمع · فهى تعمل على صياغة أساليب رمزية للحياة كما تحدد الطبقات الاجتماعية · وحتى الهبات التى تمنح الى أحد الأحزاب السياسية أو احدى المؤسسات الخيرية تمثل استخداما للموارد الاقتصادية بطريقة رمزية للتعبير عن تضامن طرف معين مع طرف آخر · وباختصار ، فان المنتجات التى يمنحها الاقتصاد لنسق العلاقات المجتمعية تتكون من تلك المنتجات التى لها دلالة رمزية فى المجالات غير الاقتصادية(٤) ·

واكد بارسونز على أن النقود هى وسيلة التبادل التى من خلالها يسهم الاقتصاد فى تدعيم الأنساق الفرعية الأخرى · فأعضاء الأسرة يعرضون عملهم فى السوق فى مقابل الأجور والمرتبات · ويقوم الاقتصاد بتقديم عائد نقدى الى النسق السياسى فى مقابل التمويل الذى يساهم فى تكوين رأس المال · كما يستخدم الاقتصاد النقود للحصول على خدمات المنظمين ، وموظفى الادارة · ونلمح هنا الاستعارات الأخيرة لبارسونز من الأفكار الاقتصادية · فقد حدد الاقتصاديون أربعة عوامل للانتاج : الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم · ويقابل كل عامل من هذه العوامل « الأصلية » نمط من أنماط تدفق الدخل النقدى هى : الريع ، والأجور ، والفائدة والربح ·

ولقد اعتبر بارسونز عوامل الانتاج بمثابة « مدخلات » inputs واعتبر الانتاج نفسه بمثابة « مخرجات » (منتجات) outputs ومن ثم

يكون باستطاعته أن يرسم جدولا لما يطلق عليه العلاقات التبادلية المزدوجة double interchanges بين حدود كل زوج من الأنساق الفرعية · ويلخص

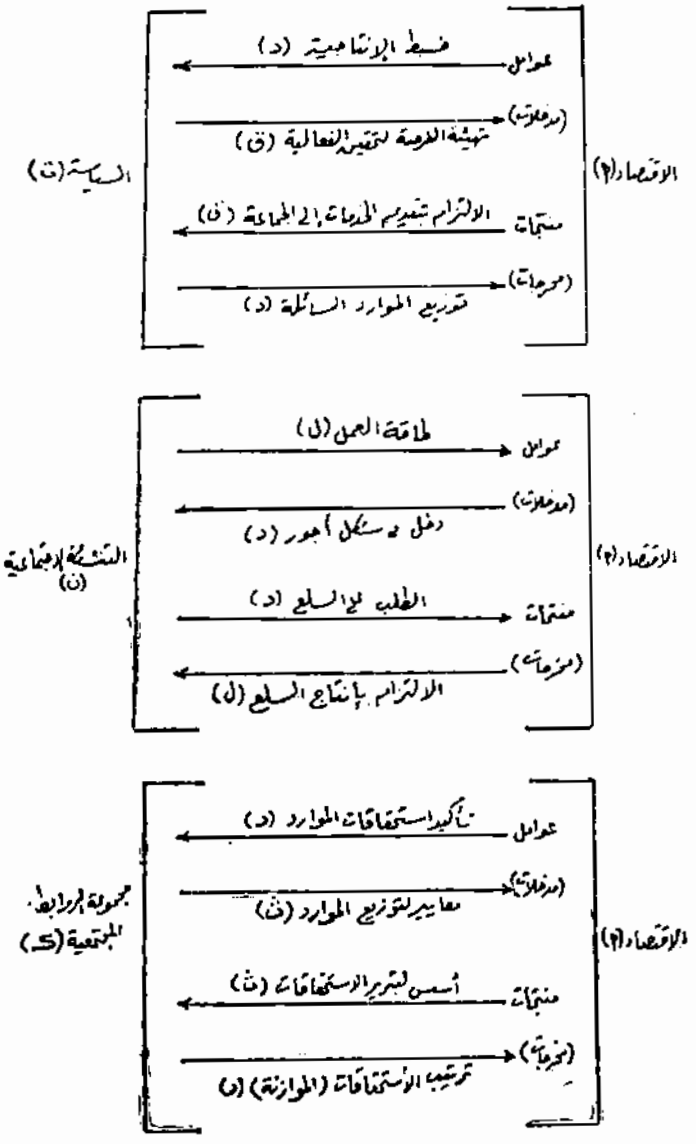

د = نقود ، ق = قوة ، ث = تأثير ، ل = التزامات

المصدر : السياسة والبناء الاجتماعي / ص ٣٩٩

الشكل رقم (١٠ى شبكة العلاقات التبادلية المزدوجة بين الاقتصاد والانساق الفرعية الأخرى للمجتمع

الشكل رقم (١٠) العلاقات التبادلية المزدوجة بين الاقتصاد وبين الأنساق الفرعية الأخرى ، كما يوضح وسائل التبـــادل فى كل حالة · وفى كل تبادل هناك « مدخلات » من عوامل الانتاج تسير فى كلا الاتجاهين وكذلك مخرجات من المنتجات تسير فى كلا الاتجاهين أيضا ·

ولقد كان بارسونز مغرما بتعقيد هذه الخريطة اكثر من هذا واضعا فى اعتباره الترتيب التدرجى للضوابط بين وســائل التبادل وداخـــل الأنساق التبادلية · ولسنا بحاجة هنا الى أن ندخل فى هذه التفاصيل ·

(ج) البناء النظامى للاقتصاد :

من الأهمية بمكان أن نحتفظ فى أذهاننا بتعريف بارسونز الضيق لعلم الاجتماع والذى يقصره على دراسة النسق الفرعى التكاملى داخل أى نسق من أنساق الفعل · ويعنى ذلك ــ فيما يتعلق بالمجتمع ــ أن علم الاجتماع يدرس بصفة رئيسية مجموعة العلاقات المجتمعية ودورها فى تنمية التضامن · واذا اعتبرنا أن الاقتصاد نسق اجتماعى ، فوفق نفس المنطق يجب أن يدرس علم الاجتماع الاقتصادى النظم الاقتصادية التى تحقق التكامل داخل الاقتصاد · ويعتقد بارسونز أن اهم نظام اقتصادى على الاطلاق هو نظام التعاقد ؛ وهناك نظامان آخران مشتقان من نظام التعاقد هما **الملكية والمهنة** ·

ونظام التعاقد هو النظام الاقتصادى الأساسى ، لأنه يصوغ عملية التبادل بين طرفين أو اكثر داخل نظم ويمنحهـــا اطارا شكليا محكما · ويشغل كل طرف ــ فى التبادل التعاقدى ــ دورا معينا ، كما انه يقـــدم اسهاما معينا ، ويتوقع قدرا من الربح · وتتجسد القواعـد الاجتماعية والمعايير بوضوح كامل فى نظام التعاقد · ويخلق التعاقد نسقا حقيقـا من التفاعل والتبادل بين طرفى العقد · ومن ثم فان هذا النسق يمكن أن يتم تحليله من خلال المقولات التحليلة للأنساق الأربعة · فالحقق أن هناك أربعة عناصر فى العلاقة التعاقدية ، تتصل كل منها بواحد من الأنســاق الفرعية الأربعة · فهناك ــ **أولا** ــ تحقيق الهدف : حيث يسعى كل طرف من أطراف التعاقد نحو تحقيق مصلحة معينة ، ويأمل كل طرف فى ان يحقق فائدة بأن يحصل على دخل أو سلع أو خدمات من خلال التبادل ·

وثانيا فان طرفى التعاقد يستمدان دافعيتهما فى الدخول فى علاقة التعاقد واحترامها من مجموعة عامة من القيم · وهذا هو جانب المحافظة على النمط · **وثالثا :** فان على طرفى العقد أن يقبلا بعض الضوابط على حريتهما فى ابرام العقود ، وهى ضوابط تفرض عليهما من خلال علاقتهما ببقية المجتمع · فالعقود لا يجب أن تأخذ فى اعتبارها مصالح الاطراف المتعاقدة فقط ، بل يجب أن تأخذ فى اعتبارها أيضا مصالح المجتمع بصفة عامة وكذلك الفاعلين الأخرين الذين يمكن أن يؤثر عليهم العقد · وهذا هو الجانب المتعلق بالتكيف · **ورابعا** ، فانه علاوة على تبادل النقود والسلع والخدمات ، فان بارسونز وسملسر ذهبا الى أنه يوجد عادة شكل **ثانوى من** التبادل القائم على الأداء والجزاء Performance - Sanction exchange

وهو ذو طبيعة رمزية · فالعائد من المبيعات ـ مثلا ـ لا يعتبر فقط شيئا أساسيا للبقاء الاقتصادى لشركة معينة ، وانما يرمز الى نجاحها والى موقفها العام · وهذا هو الجانب التكاملى فى العقد ، وهو يعمل بمثابة ضوابط نظامية على الأطراف المتعاقدة ·

وتعد الملكية والمهنة حالتين خاصتين من حالات التعاقد · فالملكية تعرف على أنها الصياغة النظامية للحقوق على الموضوعات اللااجتماعية (أو الاجتماعية فى حالة العبودية) وهى حقوق تعمل على تسهيل عملية الانتاج كما تعمل بمثابة اثابات للعوامل الفاعلة فى الانتاج · ويعتبر التملك علاقة تعاقدية بين الطرف الذى له حق الملكية (المالك) وبين الوحدة الانتاجية ، والتى من خلالها تضطلع ملكية المالك بالوظيفة الانتاجية · ولذلك نظر كل من بارسونز وسملسر الى التملك على أنه ينتج عن **عقد استثمارى** صريح أو ضمنى ·

وأخيرا ، فان القطاع المهنى للاقتصاد يتركز فى النظم الخاصة **بسوق العمل :** وهو يتعلق بالأدوار التى تتصل اتصالا مباشرا بالانتاج والتوزيع ، سواء أكانت أدوارا مستقلة مثل أدوار أعضاء المهن الحرة أو الحرفيين الذين يعملون لحسابهم الخاص كالصيادين الذين يملكون قواربهم ، أم كانت أدوارا فى التنظيمات البيروقراطية الكبيرة · وينتج

سوق العمل بصفة خاصة من عقد العمل الذى يمكن أن يكون فرديا أم جماعيا · وهو غالبا ما يكون ضمنيا أو شفويا فقط ·

ولقد ظهر فى المجتمعات الحديثة ضرب من التباين بين نظم الملكية ونظم المهنة · ولقد تضمن هذا التباين تطـور النظم البيروقراطية ، التى اعتبرها بارسونز ضرورية فى التطور الاقتصادى والصناعى · فقد ذهب الى أن الوحدات الانتاجية ـ سواء اكانت كبيرة أم صغيرة ـ داخـــل الأسرة قد لعبت دورا جوهريا فى المراحل الأولى للتصنيع فى المجتمعات الغربية · غير أن الوحدة الانتاجية داخل الأسرة قد اشتملت على ثلاثة نظم فى نظام واحد : الاسرة ، والقرابة ، والأدوار المهنية والملكية · وفى المدى الطويل يكون هناك خطر من وجود مثل هذا النمط من الانتـــاج حيث يصبح عقبة فى تطور المجتمع الصـــناعى ، الذى يتطلب أشـــكالا عالية من الادارة ، لا توجد الا فى النظام البيروقراطى ·

ثانيا : النسق السياسى

اعتقد بارسونز لأمد بعيد بأن نظرية الفعل تمكنه ، او حتى تجبره ـ على أن يطبق نفس النموذج التحليلى على كل نسق فرعى من المجتمع · فقد اخذ بارسونز نفس نمط التحليل الذى طبقة على الاقتصاد وعلم الاجتماع الاقتصادى وطبقة كاملا على علم السياسة والاجتماع السياسى · وهنا تكمن أصالة التحليل السياسى الذى قدمه بارسونز وصعوباته فى نفس الوقت : فقد كان يسعى الى تضعيف تحليله للأبنية الاقتصادية والعمليات الاقتصادية بأكبر قدر ممكن من الثقة ·

ومنذ بداية انخراطه فى العمـــل الاكاديمى كان بارسونز مهتمـــا بالمشكلات السياسية وبما أسماه فيما بعد « الجوانب السياسية للنسق الاجتماعى » · وتؤكد مقالاته الامبيريقية هذا القول ، كمـــا سنرى فى الفصل السادس · ومع ذلك ، فان بارسونز لم يضطلع بمهمة تحليل النسق السياسى الفرعى كنسق من انساق الفعل الا فى مرحلة متأخرة(٦) ·

(أ) النسق السياسى الفرعى : ـ

كان الهدف الواضح لبارسونز هو التـــأكيد على أن علم السياسة قادر على أن يحقق نفس المستوى النظرى العام الذى حققه علم الاقتصاد · فقد كان علم الاقتصاد اكثر تقدما من علم السياسة فى هذا الوقت وذلك بفضل الظروف التى احاطت به · وأصبح بارسونز مقتنعا بأن الوقت قد حان لارساء أسس علم السياسة بحيث يصبح نظيرا لعلم الاقتصـــاد · وأراد بارسونز بالاضافة الى ذلك أن يوضح أن هـــذا العلم الخـــاص بالسياسة يجب أن يتشكل باستخدام عناصر من النظرية العامة للفعـــل ومن علم الاقتصاد بصفة خاصة ·

ولتحقيق هذه الأهداف ، كان من الضرورى النظر الى النظم السياسية على انها قطاع من المجتمع ، أو ـ اذا استخدمنا لغـــة بارسونز ـ نسق فرعى من المجتمع · وهذا هو السبب فى استخدامة لكلمة « السياسة »

Polity بمعنى اكثر اتساعا مما هو معتاد · وتشتمل السياسة ـ فى نظر بارسونز ـ **على كل أشكال صنع القرار وتعبئة الموارد البشرية لتحقيق اى هدف محدد (واضح تقريبا) تسعى اليه جماعة معينة** · فالسياسة تتضمن تحديد هدف جماعى أو أكثر ، وتعبئة الموارد لتحقيق هذه الأهداف ، واتخاذ القرارات الضرورية لتحقيق هذه الأهداف · وفى رأى بارسونز أن هذا النشاط السياسى لا يوجد فقط فى نظم الحكومة ، ولكنه يوجد فى كل تنظيم ومؤسسة فى المجتمع · فالمشروعات الصناعية والتجارية ، والمستشفيات ، والجامعات ، والنقابات العمالية ، والأحزاب السياسية ، والحركات الاجتماعية ، كل هذه التنظيمات تشتمل على وظيفة سياسية فى ضوء المعنى الذى قصده بارسونز · ولا يجب أن تخلط بين النظم السياسية Polity والممارسة السياسية Politics بالمعنى الضيق(*) ·

ولم يقدم بارسونز تحليلا داخليا للنسق السياسى الفرعى كما فعل مع النسق الاقتصادى الفرعى · لقد كان مهتما هنا بتوضيح ثلاثة أشياء : أن فكرة القوة Power يمكن أن تضاهى فى علم السياسة النقود فى علم الاقتصاد ؛ وأن أنماط التبادل والتفاعل بين النسق الفرعى السياسى والأنساق الفرعية الأخرى يمكن أن توصف بنفس الطريقة التى توصف بها العلاقات بين الاقتصاد والأنساق الفرعية الأخرى ؛ وأخيرا أن النظم السياسية تماثل النظم الاقتصادية ·

ولقد تحدى بارسونز كثيرا من علماء السياسة عندما أعاد تعريف القوة بنفس طريقة تعريف النقود وجعلها وسيلة للتبادل فى النسق

(*) يشير مفهوم Polity الى النظم السياسية أو المؤسسات السياسية كالحكومة والدولة والهيئات والتنظيمات المختلفة ، والمصطلح من ثم يشير الى البناء دون العمليات السياسية التى تخلقها التفاعلات السياسية داخل هذه المؤسسات ، وهذه العمليات السياسية هو ما يشير اليها مصطلح Politics والذى يعبر أيضا عن نمط القوة السائد وأسلوب ممارستها · المترجمان

السياسى ، وبين النسق السياسى والأنساق الفرعية الاخرى فى المجتمع · لقد نظر بارسونز الى علم الاقتصاد على أنه ظهر وتطور حول فكرة النقود ، كوسيلة للتبادل وكرمز لقيمة الأشياء · وبنفس الطريقة ، يجب أن يتشكل علم السياسة حول فكرة القوة التى تناظر فكرة النقود ·

ولذلك قدم بارسونز بعض العناصر الأصيلة فى فهمه للقوة · **فاولا** أصبحت القوة كما عرفها بارسونز شيئا يتداول فى تفاعل الافراد والجماعات فى كل الأنساق الاجتماعية · فالقوة لا تستقر بصفة أساسية فى موقع واحد · انها ذات طبيعة متحركة ونشطة ، ودائما ما تؤدى الى التغير واعادة التوزيع · فالشخص الذى يمتلك السلطة authority يعتمد على رصيد من القوة يتبادله فى مقابل السلع والخدمات التى تحتاجها الجماعة التى يحكمها ·

وثانيا : فان القوة تأخذ طابعا رمزيا بالضرورة · فالقوة لا تعتبر شيئا فى حد ذاتها ، مثلها مثل النقود · ان قيمتها تكمن فيما يمكن الحصول عليه خلال تبادلها · وهى تعمل أيضا كمقياس للسلطة ؛ فرصيد القوة الذى يمكن استخدامه وتبادله يزداد بازدياد التدرج فى وضع السلطة ·

وثالثا : لا توجد كمية محددة وغير قابلة للتغير من القوة فى المجتمع · فكمية القوة التى تتداول يمكن أن تزداد وتنقص ، تماما مثل كمية النقود · ويمكن أن تزداد كمية القوة المتداولة من خلال « تضاعف الرصيد » الذى تقوم عليه(*) · ويحدث هذا عندما يخلق قائد كارزمى(**)

(*) الفكرة هنا تعنى أن رصيد القوة يمكن أن يزداد بنفس طريقة تزايد أو تضاعف الرصيد النقدى مع اختلاف المضمون بطبيعة الحال ·

المترجمان

(**) القائد الكارزمى ، Charismatic Leader هو نموذج للقيادة يقوم على الخصائص البطولية أو المقدسة لشخصية القائد أكثر مما يعتمد على الوضع الرسمى · ولقد قدم ماكس فيبر هذا المفهوم مفرقا بينه وبين القيادة التى تقوم على السلطة القانونية والقيادة التى تقوم على السلطة التقليدية ·

قدرا من القوة اكبر من القدر الذى يتم تداوله فى المجتمع بالفعل ، وذلك بفضل قدرته وثقة الشعب به · وبناء على هـــذا يمكن أن يظهر تضخم inflation وانكماش deflation فى النسق السياسى(*) يناظر حركات التضخم والانكماش فى الاقتصاد · ويمكن أن نلاحظ بعض الميكانيزمات التى توجه للقضاء على التضخم أو الانكماش فى النسق السياسى تماما كما يحدث فى النسق الاقتصادى ·

رابعا : ربط بارسونز بين مفهوم القوة مرتبطا بالاهداف الجمعية وبين فكرة الفاعلية effectiveness · فالنسق السياسى يجب أن يؤكد فاعليته من خلاله تحقيقه للأهداف الجمعية · وتعتبر القوة أداة لتحقيق هذه الأهداف ، مثلما تعتبر النقود أداة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية · وحسبما ذهب بارسونز ، فان الرابطة بين الأهداف الجمعية ، والفاعلية والقوة تضاهى الرابطة بين الانتاج والمنفعة (الفائدة) والنقود فى النسق الاقتصادى ·

خامسا : أقام بارسونز تفرقة واضحة بين القوة والسلطة · فقـــد عرف السلطة بأنها مجموعة القوانين التى تحدد استخدام القوة لأعضاء جماعة معينة · ويعنى هذا بطريقة اكثر تحديدا أن السلطة هى :

« ذلك الجانب المرتبط بمكـــانة ما فى نسق التنظم الاجتمـــاعى ـ وبالتحديد فى صورته الجمعية ـ والذى من خلاله يوضع الشخص الذى يشغل هذه المكانة فى وضع يمكنه شرعيا من اتخاذ القرارات التى لا تلزمه هو وحده وانما تلتزم بها الجماعة ككل وكذلك الوحدات المكونة لها »(٧) ·

ويعد هذا التعريف للسلطة اكثر تحفظا فى علم السياسة من تعريفه للقوة · غير أنه يتسق مع فكرة بارسونز عن القوة ، وكل منهما يكمل

(*) ورد هنا خطأ فى النص الانجليزى حيث جاءت كلمة الاقتصادى economic بدلا من السياسى ، وحسب سياق الجملة والمعنى العام يجب ان تكون هذه الكلمة السياسى وليس الاقتصادى ·

المترجمان

الآخر · ففكرة السلطة تشير الى نسق تكتسب القوة داخله معناها الرمزى بالنسبة لأعضاء مجتمع معين ·

ولقد مكنت الخصائص الخمس للقوة التى ذكرناها منذ قليل ، مكنت بارسونز من أن يعرف القوة كما يلى : ـ

« تعتبر القوة قدرة عامة هدفها ضمان أداء الوحدات المكونة لنسق معين ذى تنظيم جمعى للواجبات المنوطة بها ، هذه الواجبات التى تكتسب الشرعية من خلال ارتباطها بالأهداف الجمعية · وفى حالة التمرد عليها يكون هناك افتراض مسبق لفرضها بالقوة من خلال أساليب العقاب السلبية ـ أيا كانت الهيئة الفعلية التى تفرض هذه الأساليب »(٨) ·

يمكن أن نرى من خلال هذا التعريف أن القوة تقوم بصفة أساسية على القسر الفيزيقى Physical Force ؛ فالقوة فى النهاية تمنح الأفراد الذين يشغلون مواقع السلطة الحق فى تملك مصادر القسر التى تجعل المتمردين يسلكون السلوك المرغوب فيه · وكقاعدة عامة فان الحق فى استخدام القسر لا يظهر بصورة مباشرة فى القوة · فالقوة تقوم على أسس ثانوية تمنح القسر رموزا معينة وتحل محله · ولذلك فان القسر الفيزيقى بالنسبة للقوة يشبه الذهب والمعادن النفيسة بالنسبة للنقود · فالناس لا يلجأون الى استخدام المعادن النفيسة كنقود الا فى أوقات الأزمات ؛ ففى العلاقات التجارية اليومية ، يسلم الأفراد بأن المعادن النفيسة تناظر النقود · وبنفس الطريقة فان السلطة لا تعتمد على مصادر القسر الفيزيقى الا فى أوقات الأزمات فقط ؛ أما فى الحياة اليومية العادية، فانها تعتمد على أسس من الشرعية ·

خلاصة القول أن القوة هى القدرة على فرض الواجبات الملزمة على أعضاء تنظيم معين لكى يساهموا فى تحقيق أهداف هذا التنظيم · وتتضمن القوة احتمال استخدام القهر Coercion على الآخرين · ولكن بالنسبة لبارسونز من الضرورى ألا نخلط بين القهر والاقناع Persuasion ، ذلك أن الاقناع يظهر من خلال التأثير influence ، اذا فهمناه على أنه وسيلة من وسائل التبادل مرتبط بالنسق الفرعى الخاص بمجموعة العلاقات المجتمعية ·

(ب) السياسة والمجتمع : ـ

ان تعريف القوة كوسيلة للتبادل فى عملية تداول مضطرد قد مكن بارسونز من تطوير نموذج تحليلى للنسق السياسى فى علاقته ببقية أجزاء المجتمع · فالسياسة فى مفهوم بارسونز ـ مثلها مثل الاقتصاد ـ تعتبر نسقا مستقلا ومفتوحا ، تعبر حدوده باضطراد أشكال من التبادل ·

ويوضح الشكل رقم (١١)(١٠) أن النسق السياسى يتضمن أربعة أنساق فرعية ، وهنا أيضا يعتبر نسق المحافظة على النمط حالة خاصة لا يدخل فى شبكة العلاقات التبادلية · فالسياسة تدخل فى عمليات تبادل مع النسق الاقتصادى ونسق العلاقات المجتمعية ونسق التنشئة الاجتماعية من خلال أنساقه الفرعية الخاصة بالتكيف ، وتحقيق الهدف ، والتكامل · ويوضح الشكل رقم (١٢) أنساق العلاقات التبادلية المزدوجة لعوامل الانتاج والمنتجات المرتبطة بالنسق السياسى مع الأنساق الاخرى فى المجتمع ·

فيما يتعلق بالعلاقة بين السياسية والاقتصاد تعتبر النقود وسيلة الاتصال الرئيسية فى الجانب الاقتصادى بينما تعتبر القوة وسيلة الاتصال الرئيسية فى الجانب السياسى · وأطلق بارسونز على هذه العلاقة « نسق تعبئة الموارد » · ففيما يتعلق بعوامل الانتاج يزود الاقتصاد السياسة بما أطلق عليه بارسونز ضبط الانتاجية ـ بمعنى ضبط أو مراقبة كل المصادر الانتاجية اللازمة لاستمرار وجود ورخاء الجماعة التى يوجهها ويعبئها النسق السياسى ويحافظ على استمرارها · وضبط الانتاجية بهذا المعنى يصبح عاملا يولد الفاعلية للنسق السياسى · وفى المقابل فان السياسة تزود الاقتصاد بما أطلق عليه بارسونز « تهيئة الفرصة لتحقيق الفاعلية » ، خاصة فى تزويده برأس المال والأرصدة التى تطرحها الدولة للتداول من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية ·

أما فيما يتعلق بتبادل المنتجات فان الاقتصاد يلتزم بتقديم الخدمات ـ وبصفة خاصة تشغيل العمالة ـ التى تحقق أغراض الجماعة من خلال النسق السياسى · وفى المقابل فان السياسة تقوم بتوزيع الموارد

السائلة ـ وبصفة خاصة التحكم فى مصادر التمويل الواردة فى ميزانية الدولة ـ على الأفراد الذين يقومون بتقديم هذه الخدمات بحيث يستطيعون الوفاء بالتزاماتهم على أكمل وجه ·

أما فى حالة التبادل بين السياسة ومجموعة العلاقات المجتمعية فان وسائل التبادل ترتبط بالتأثير والقوة · فى تبادل عوامل الانتاج تزود السياسة العلاقات المجتمعية بالقرارات السياسية · فالقرارات السياسية تعتبر « عاملا يحقق التضامن » اللازم للأداء الوظيفى الكفء للنظم الاجتماعية · وفى المقابل فان النظم الاجتماعية تغذى السياسة بالمطالب والمشروعات وردود الفعل · وكما أوضح بارسونز فان :

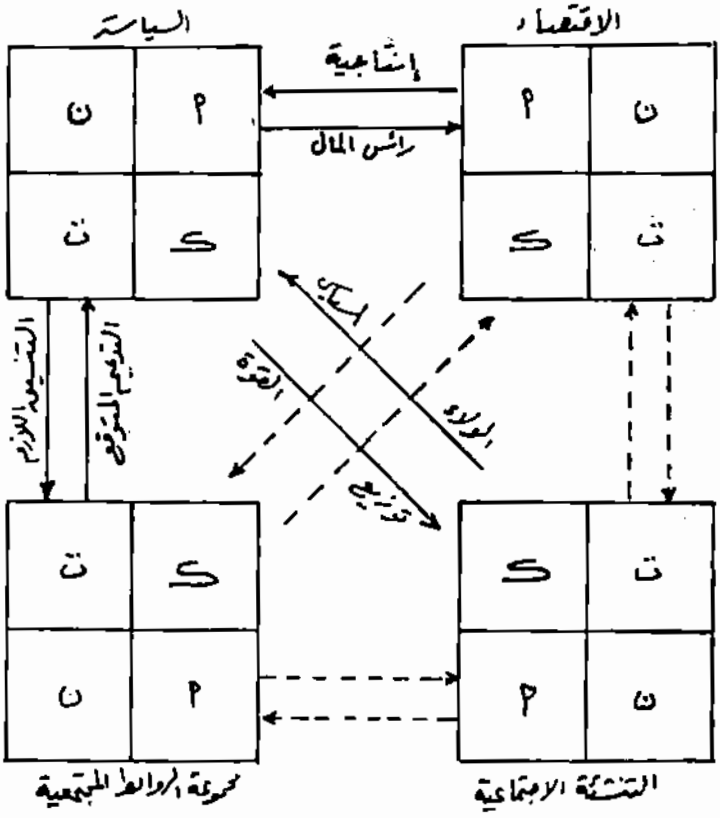

شكل (١١) اتساق العلاقات التبادلية بين السياسة والاتساق للفرعية الأخرى

« المطالب القائمة على المصلحة « تحـــدد الموقف » الذى يجب أن

تتجه اليه عملية صنع القرار السياسى ـ والذى يجب الا يسلم بقبول المطالب دون أية تعديلات · وهذه المطالب ـ مثلها مثل كل العوامل الأخرى ـ يتم التعبير عنها من خلال العملية السياسية »(١١) ·

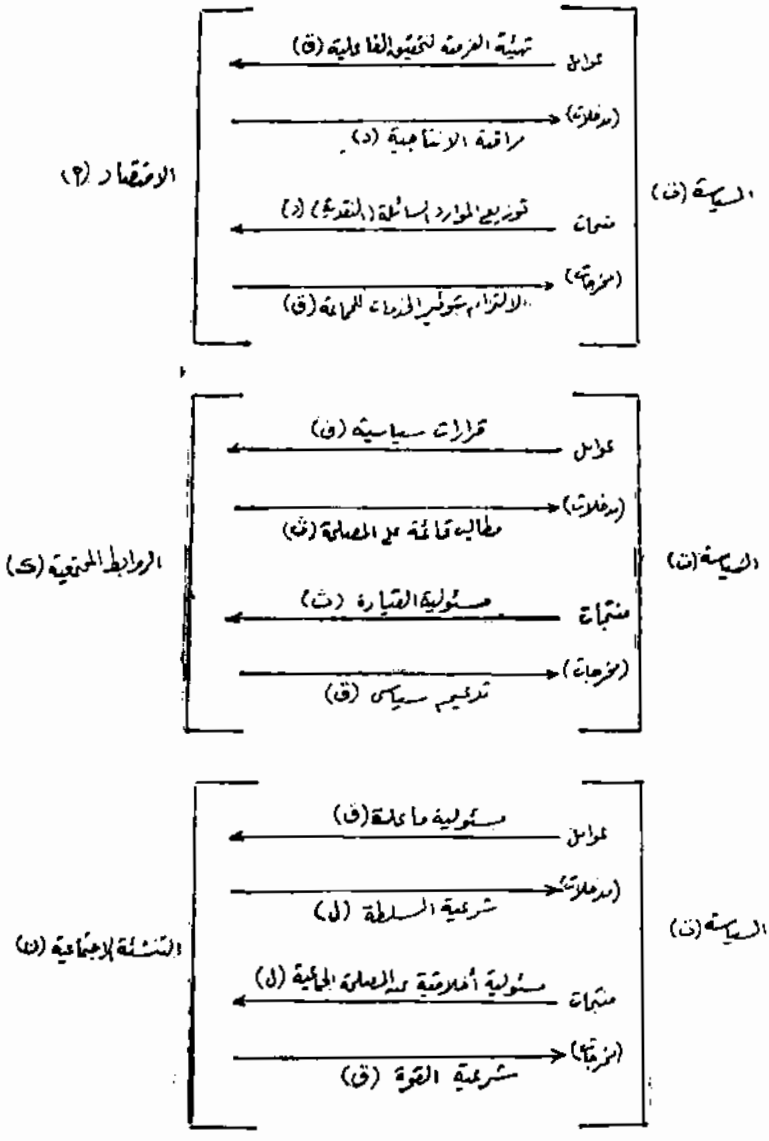

د : نقود ، ق : قوة ، ث : تأثير ، ل : للتزامات

المصدر : للسياسة والبناء الاجتماعى ، ص ٣٩٩

شكل (١٢) شبكة العلاقات التبادلية المزدوجة بين السياسة والانساق الفرعية الأخرى فى المجتمع.

وفيما يتعلق بالمنتجات فان الناتج الذى تقدمه السياسة للنظم الاجتماعية هو « مسئولية القيادة » ، التى تعد ضرورية لتنظيم ونشاط النظم الاجتماعية · وتولد النظم والمؤسسات التى تشكل مجموعة الروابط المجتمعية ضربا من التدعيم السياسى تنقله الى السياسة · واطلق بارسونز على هذه العلاقة التبادلية المزدوجة نسق التدعيم السياسى · وتتضمن هذه العلاقة القول بأن السياسة تحتاج الى نوع من التدعيم لكى تؤدى وظيفتها ، وفى نفس الوقت تحتاج النظم الاجتماعية الى القرارات السياسية للمحافظة على التضامن ، ولهذا فانه يجب أن يتحقق داخل أى جماعة قدر من التوازن بين السلطة والتضامن ·

أما المجموعة الثالثة من التبادل فتنشأ **بين السياسة ونسق المحافظة على النمط** · وتتضمن الالتزامات كوسيلة للتبادل بدلا من النقود والتأثير· ويطلق على نسق التبادل هنا « نسق الشرعية » · ويوجد هنا أيضا تبادل لعوامل الانتاج · « فالمسئولية الفاعلة تتدفق من السياسة الى النسق الفرعى الخاص بالتنشئة الاجتماعية ؛ ويعنى هذا أنه يكون مسئولا عن تنفيذ المبادىء القيمية للنسق وتكاملها · وفى المقابل فان الدولة تكتسب الشرعية من وظيفة المحافظة على النمط · وعلى سبيل المثال ، فان تحليل ماكس فيبر للأنماط المختلفة من السلطة والأسس التى تقوم عليها يكون مفيدا هنا(*) · وفيما يتعلق بالمنتجات فان السياسة تضمن لنسق المحافظة على النمط نوعا من المسئولية الأخلاقية عن المصالح الجمعية للمجتمع ، وفى المقابل تتحدد مظاهر القانونية للاوضاع المختلفة للسلطة(١٢) ·

(*) ميز ماكس فيبر بين الأنماط التالية للسلطة :

١ ـ السلطة التقليدية وتستند مشروعيتها الى قدسية النظام المتوارثة ·

٢ ـ السلطة العقلانية وتستند مشروعيتها الى مجموعة القواعد القانونية تطبق وفقا لمجموعة من المبادىء المؤكدة والثابتة بين كل أعضاء الجماعة ·

٣ ـ السلطة الكارزمية وتستند الى الاعتقاد فى القدرات السحرية أو الدينية أو العسكرية لشخص ملهم ·

إنظر : على ليلة **النظرية الاجتماعية المعاصرة** ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٨١ · ص ص ٥٤٩ ـ ٥٥١ ·

هذا هو النموذج الذى استخدمه بارسونز لالقاء الضوء على الروابط المتعددة بين السياسة وبقية أجزاء المجتمع • وقد يبدو هذا النموذج معقدا ، غير أنه يعد مبسطا فى الواقع لأنه يسير على نفس خطوط النموذج الذى تمتصياغته لدراسة النسق الاقتصادى• فقد وجد بارسونز أن نمط التبادل الخاص بعوامل الانتاج والمنتجات والموجود عبر حدود النسق السياسى هو نفس نمط التبادل الموجود فى الاقتصاد • وسوف نقدم بعض الأفكار عن هذا الاجراء فيما بعد •

(ج) البناء النظامى للسياسة : ـ

واتبع بارسونز نفس الاجراء عندما عالج علم الاجتماع السياسى : حيث عقد نوعا من المماثلة بينه وبين علم الاجتماع الاقتصادى • فعلم الاجتماع الاقتصادى ـ فى نظره ـ يجب أن يركز على دراسة النظم الرئيسية الثلاثة داخل النسق الاقتصادى • ووجد بارسونز داخل النسق السياسى ثلاثة نظم مشابهة ـ **القيادة ، السلطة ، وتنظيم القواعد الضابطة للسلوك** • ويعد النظامان الأخيران بمثابة حالتين خاصتين من النظام الأول •

وتناظر القيادة داخل النسق السياسى العقد داخل النسق الاقتصادى• فهى أكثر النظم السياسية انتشارا وعمومية ورسوخا ، حيث كتب بارسونز يقول : ـ

« اقصد بالتشكل النظامى للقيادة نمط التنظيم المعيارى الذى يسمح لبعض الجماعات الفرعية داخل مجتمع ما ـ وبفضل الأوضاع التى تشغلها داخله ـ من أن تأخذ بزمام المبادرة وأن تصدر قرارات تتعلق بتحقيق أهداف المجتمع ، والتى تربط المجتمع ككل »(١٣) •

وفى ضوء هذا الفهم فان نظام القيادة يوجد على مستويات عديدة من الواقع الاجتماعى : فيوجد على مستوى المجتمع ككل فى شكل الدولة ؛ وعلى مستوى كل أنواع التنظيمات البيروقراطية فى شكل أوضاع معترف بها للسلطة ؛ وفى الحركات الاجتماعية والاتحادات ، حيث يكون من المعتاد الحديث عن القيادة بمعنى اكثر تحديدا • فالقيادة تعتبر ـ على أى

مستوى ـ شكلا ضروريا من أشكال التنظيم النظامى · وتعتبر فى بعض الحالات تعبيرا واقعيا ورمزيا للشعور بالتضامن وأنماط التفكير المشتركة، ومشاعر الجماعة المحلية · وترتبط فى حالات أخرى بالمصالح المشتركة والسعى نحو تحقيق أغراض مشتركة تعيش الجماعة من أجلها ·

وترتبط السلطة ارتباطا وثيقا بالقيادة · وقد رأينا من قبل أن بارسونز قد ميز بين السلطة والقوة · فالسلطة هى الشكل القانونى الذى يحدد استخدام القوة ، وتتراكم القوة وتتداول بين أوضاع السلطة · وبناء على ذلك ميز بارسونز بين ثلاثة مستويات من السلطة : فأولا هناك السلطة التى تولد القوة لاتخاذ قرارات يلتزم بها أعضاء التنظيم الاجتماعى · أما الشكل الثانى فانه يولد القوة لتوزيع المسئوليات بين أعضاء أو وحدات التنظيم وضبط ممارسة هذه المسئوليات · والشكل الثالث من السلطة هو السلطة على توزيع الخدمات المتاحة ، ومراقبة التمويل ، والملكية والموارد الاخرى ·

وتتفق هذه الأنماط الثلاثة مع التدرج السبرنطيقى · فأى فرد له سلطة اتخاذ القرارات باسم كل أعضاء التنظيم يكون له ـ بطبيعة الحال ـ سلطة مطلقة ، على توزيع المسئوليات والخدمات · وهذا هو أعلى مستويات السلطة لأنه يمارس رقابة عامة على كل المستويات الأخرى لصنع القرار · أما المستوى الثانى من السلطة ، الذى من خلاله تتولد القوة لتوزيع المسئوليات ، فانه يتضمن بالضرورة تدبير الأموال والموارد اللازمة لتنفيذ هذه المسئوليات · أما أدنى مستويات السلطة فانه يتضمن السلطة على الأشياء فقط ، وليس على الأفراد أو التنظيمات ويعتبر رأى بارسونز هنا دليلا جديدا على امكانية استخدام مبادىء التدرج السبرنطيقى فى علم الاجتماع استخداما أشمل ·

أما تنظيم القواعد الضابطة للسلوك Regulation فانه يشتمل على اقامة المعايير والقواعد التى تشكل الاطار العام الواضح للضبط الاجتماعى فى أى مجتمع · ويعد القانون اكثر هذه القواعد وضوحا · ولكن توجد أشكال أخرى كثيرة من تنظيم القواعد ، خاصة فى المجتمعات الصناعية الحديثة · فكل شركة تجارية على سبيل المثال ـ لها قواعدها الخاصة

بها ، كمـــا أن المهن لها مجموعة من القوانين التى تنظم أخـــلاق المهنة ومجموعة من القواعد العامة ؛ وتعد المعايير والاجراءات التى تحـكم البحث العلمى شكلا آخر من اشكال التنظيم القـانونى · ونفس الشىء يقـــال عن النظـــام الذى يفرض على عضـــوية الأحزاب أو الحركات الاجتماعية ·

ثالثا : خاتمة

ينحصر النقد الأساسي الذى وجه لبارسونز فى أن نظريته فى علم الاجتماع نظرية استاتيكية ، بمعنى أنه ليس هناك مكان لدراسة التغير داخلها · وفى اعتقادى أنه ليس هناك أى أساس لهذا الاتهام · فيجب أن يكون واضحا حتى الآن أن نظرية تالكوت بارسونز فى الفعل الاجتماعى تتوقف على ديناميات التفاعل ، وشبكات التبـــادل ، والأفعـــال وردود الأفعال ، والاضطرابات ومظاهر استعادة التكيف التى ترتبط باستمرار بالفعل ·

ان المعضلة النظرية الخطيرة تكمن بحق فى مكان آخر · لقد أثار هذا الفصل وكذلك الفصل الأخير سؤالا حاسما يتعلق بنظرية بارسونز ككل : هل نجح بارسونز فى اثبات أن الاطار التحليلى العام الذى شيده ينطبق بصورة مباشرة على أى نسق وكل نسق من أنساق الفعل ؟ بطريقة اكثر تحديدا ، يجب التساؤل عما اذا كان من الضرورى للنظرية العامة فى الفعل أن تتضمن صياغة هذه الأطر التحليلية المنتظمة فى كل نطـــاق للفعل ·

ويجب التساؤل هنا عما اذا كان بارسونز قد أضاف الى فكر باريتو أم لا · فقد قدم باريتو نظرية فى علم الاجتماع موضوعهـا الأســـاسى والرئيسى هـو تحليل النسق الاجتمـاعى بنفس الطريقـة التى يدرس بها علماء الاقتصاد النسق الاقتصادى · غير أن باريتو كان على وعى بالفروق ــ وربما بالتناقض ــ بين الرشد الذى يتصف به السلوك الاقتصادى وعـدم الرشـد أو اللارشد الذى يتصف به السلوك الاجتمـاعى ، بحيث يقترح أن علم الاجتماع يستخدم نفس النموذج التحليلى كعلم الاقتصاد · فلا يمكن أن نتصور من خـــلال تراث باريتو أن نفس النموذج يمكن أن

ينطبق على دراسة الرواسب والمشتقات(*) كما ينطبق على الفعل الرشيد ٠

ويمكن أن يقال دفاعا عن بارسونز أنه قد أراد أن يتخطى ثنائية باريتو الزائفة ، وأن يصنف السلوك ودافعيته وفقا لتنميطات مختلفة ٠ ولأن بارسونز كان على وعى بالتعقيد الذى تتضمنه أنساق الفعل ، وخاصة الأنساق الاجتماعية ولأنه قد ألقى الضوء اكثر من أى عالم اجتماع آخر على تعدد وتعقد الأنساق ، والأنساق الفرعية وترتيبها وتنظيمها ، فانه من المدهش حقا أن يحاول دمج كل أنساق الفعل فى اطار تفسيرى واحد ٠ ولكى يفعل ذلك فقد كان عليه أن يوسع ويعمم الأفكار التى تطورت فى علوم أخرى ــ وخاصة علم الاقتصاد ــ بطريقة تبدو أحيانا غير ملائمة وعشوائية ٠ فالمماثلة التى استخدمها بارسونز لنقل الأفكار الخاصة بعوامل الانتاج ، والمنتجات ، والمدخلات والمخرجات والنظم الاقتصادية الى علم السياسة (وكذلك علم النفس) قد انتهت بفرض اطار جامد على الواقع ٠ والخطر هنا يكمن فى أن هذا الواقع قد تم تشويهه وتزييفه ٠

ومع ذلك فان هذا المدخل قد مكن بارسونز من أن يلقى ضوءا جديدا على بعض جوانب الديناميات الاجتماعية ٠ ويجب أن نعترف بفضل بارسونز على تطوير الأفكار الخاصة بالتبادل بين الأنساق الفرعية فى المجتمع ، والخاصة بالقوة والتأثير كوسائل اتصال فى عملية التبادل ، وكذلك المماثلة بين السوق الاقتصادية والاتصال فى المجتمع الأكبر ٠ وهذه

(*) تشير الرواسب residues والمشتقات derivations عند باريتو الى القوى المتحكمة فى الأفعال غير المنطقية ٠ ولم يحدد باريتو بدقة الفرق بين الرواسب والمشتقات ، ولكن يبدو انه كان يعتبر الرواسب قوى دائمة وعميقة للفعل غير المنطقى ، أما المشتقات فانها تشير الى العناصر السطحية والمتغيرة من هذه القوى ٠

انظر : تيما شيف ، **نظرية علم الاجتماع** ، ترجمة محمود عودة وزملائه دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٧ ، ص ٢٤٣ ، وبوتومور ،**الصفوة والمجتمع** ، ترجمة محمد الجوهرى وزملائه دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ص ص ٦٧ ــ ٦٨ ٠

المترجمان

الأفكار تعتبر افكارا لامعة ، بالرغم من أنها لم تحقق بعد ما تعد به(١٤) ٠ فالأفكار الكامنة خلف الأهداف الأصيلة لبارسونز ما تزال افكارا جذابة ٠ وربما يستطيع علماء الاجتماع الآخرون العودة الى هـذه الافكار وأن يجعلوا الاطار النظرى الذى قدمه بارسونز اكثر مرونة واقل ارتبـاطا بالنموذج الاقتصادى ٠

الحـــواشى

(١) كتب بارسونز أكمل معالجة للنظرية الاقتصادية وعلم الاجتماع الاقتصادى بالاشتراك مع نيل سملسر فى المرجع التالى :

Economy and Society : A Study in the Intergration of Economic and Social Theory, 1956.

(٢) تم تصميم الشكل رقم (٩) من خلال شكل ورد فى كتاب الاقتصاد والمجتمع (١٩٥٦) ، ص ٦٨ . ولقد حاولنا أن نجعله أكثر وضوحاً من خلال تعديل الأشكال التى قدمها كل من بارسونز وسملسر وروشية . واذا ظل هذا الشكل غامضاً بالنسبة للقارىء فبامكانه الرجوع الى المناقشة التفصيلية فى كتاب الاقتصاد والمجتمع ، الفصلان الثانى والثالث (SJM) .

(٣) انظر : الاقتصاد والمجتمع ، ص ٦٩ ،

ولقد قمنا باجراء تعديل طفيف على كلام روشية فى هذه الفقرة ، معتمدين بشكل مباشر على بارسونز وسملسر (SJM) .

(٤) وتعتبر هذه الفقرة أيضاً صيغة معدلة معتمدة على كل من روشية وبارسونز وسملسر، انظر الاقتصاد والمجتمع ، ص ص ٦٥ ـ ٦٦ . (SJM) .

(٥) أخذنا هذه الفقرة مباشرة من كتاب الاقتصاد والمجتمع ، ص ١٢٣ (SJM) .

(٦) لم يكتب بارسونز كتابا مستقلا عن علم السياسة على غرار كتاب الاقتصاد والمجتمع الذى عالج فيه الاقتصاد وعلم الاجتماع الاقتصادى . لقد كتب عن مختلف المشكلات السياسية ومختلف جوانب علم السياسة ، ولكن فى شكل مقالات مبعثرة فى الكتب والمجلات العلمية . ولقد جمعت المقالات الرئيسية لبارسونز حول السياسية ، بمبادرة من W. C. Mitchell ، فى مجلد واحد بعنوان « السياسة والبناء الاجتماعى » **Politics and Social Structure, The Free Press, 1969.**

(٧) أنظر المقال التالى :

"On The Concept of Political Power" in : **Proceedings of The American Philosophical Society,** Vol. 107. No. 3 reprinted in **Politics and Social Structure,** P. 392.

(٨) المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

(٩) لم يناقش روشية مفهوم « التاثير » influence بالتفصيل . وللتعرف على وجهة نظر بارسونز فى هذا الصدد أنظر :

"On The Concept of Influence", **Public Opinion Quarterly,** Vol. 27, No. 1, 1963, PP. 37 - 62.

اما وسيلة التبادل الرابعة والأخيرة فهى «الالتزامات القيمية » "Value - Commitments" وهى ترتبط بالنسق الفرعى للمحافظة على النمط . أنظر حول هذا المفهوم :

"On The Concept of Value - Commitments", **Sociological Inquiry**, Vol. 38 No. 2, 1968, PP. 135 - 60.

ولقد أعيـــد نشر هاتين المقالتين فى كتاب « السياسة والبنـــاء الاجتماعى »الفصـــلان ١٥ ، ١٦ ، (SJM) .

(١٠) اعتمدنا فى شكل (١١) ـ كما فصلنا فى شكل (٩) ـ على كتاب الاقتصاد والمجتمع ، ولكننا حاولنا أن نقدمه فى صورة أوضح من تلك التى قدمها روشية وبارسونز وسملسر(SJM)

(١١) انظر كتاب « السياسة والبناء الاجتماعى » ، ص ١٠٤ ولقد أدخلنا ملاحظة بارسونز لتحل محل معالجة روشية (SJM) .

(١٢) يخيل الى أن تأملات بارسونز عن التبادل مستحيلة من الناحية العملية . ويمكن للقارىء أن يقـــارن هـــذه الفقرة الأخيرة بما رود فى كتاب « السياسة والبناء الاجتماعى » ص ٤٠٤ . (SJM) .

(١٣) انظر :

T. Parsons, **Structure and Process in Modern Societies**" 1960. PP. 149 - 50.

(١٤) انظر معالجة مختلفة لأساليب التبادل بين الانساق بعامة ومناظرتها بالاتصال بخاصة فى المصدر التالى :

J. S. Coleman, "Comment on "On The Concept of Influence", **Public Opinion Quartely** Vol. 27 No. 1. PP. 63 - 82. (SJM).